

Administrative organization in Libya during the period of British and French rule 1943-1951 AD

Alsadiq Imhimmid Alsanousi *


Department of History, Faculty of Humanities and Applied Sciences, Al-Zaytuna University, Libya

*Email: sadigmhamad2@gmail.com

التنظيم الإداري في ليبيا خلال حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية 1943-1951م.

الصادق امحمد السنوسي *

قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة الزيتونة، ليبيا

Received: 22-11-2025	Accepted: 24-01-2026	Published: 06-02-2026
		
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

Abstract

This research deals with the administrative organization in Libya during the period 1943-1951 AD, which is the period in which

The Second World War followed, and the country came under the control of foreign administration (Britain - France). Thus, the page on the Italian occupation was turned, and the Libyans thought that with the end of the World War Second, the Spanish forces were expelled from their country, which they had ruled for 32 years. They provided thousands of people to liberate Libya in order to liberate their country from the yoke of colonialism, which was practiced with the ugliest types of abuse and torture, including murder, exile, displacement, and usurpation of lands and funds. The chameleon of the allies It would fulfill its promises to them regarding the independence of their country in return for the assistance they provided to the Allied forces, but they were surprised by a new colonialist who divided their country into three regions. Britain occupied Cyrenaica and Tripoli, while France occupied Fezzan.

They are making every effort to find new administrative solutions in order to facilitate governance throughout the country, with the Spanish unit seeking their assistance in managing the central apparatus for the comprehensive administration of the departments of the Interior, Finance, Public Works, Agriculture, Media, and Supply, and among the administration was a large number of Libyans.

Keywords: Administration, organizational structures, Cyrenaica, Tripoli, Fezzan, employees, Britain, France, municipalities.

المخلص

يتناول هذا البحث التنظيم الإداري في ليبيا خلال الفترة من 1943-1951م، وهي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وأصبحت فيها البلاد تحت سيطرة الإدارة العسكرية الأجنبية (بريطانيا - فرنسا)، وبذلك طُويت صفحة الاحتلال الإيطالي للبيبا، وظنّ الليبيون أنهم بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وطرد القوات الإيطالية من بلادهم بعد فترة احتلال امتدت لمدة 32 عامًا، قدّم خلالها الشعب الليبي الكثير من الضحايا في سبيل تحرير بلاده من نير الاستعمار الإيطالي الذي مارس عليهم أبشع أنواع التنكيل والعذاب من قتل ونفي وتهجير ومصادرة للأراضي والأموال؛ أن قوات الحلفاء سوف تقي بوعودها لهم بشأن استقلال بلادهم، نظير ما قدّموه من مساعدات لقوات الحلفاء، ولكنهم فوجئوا بمستعمر جديد قسم بلادهم إلى ثلاثة أقاليم. فاحتلت بريطانيا برقة وطرابلس، بينما احتلت فرنسا فزان.

وعند فرض قوات الحلفاء سيطرتها على البلاد حاولت إيجاد تنظيمات إدارية جديدة من أجل تسهيل مهام حكمها مع الإبقاء على العناصر الإيطالية للاستعانة بهم في تسيير أمور البلاد، وكان الجهاز المركزي للإدارة يتألف من عدة إدارات منها: الداخلية، المالية، الأشغال العامة، الزراعة، الإعلام، التموين، وكان من بين موظفي الإدارة عدد كبير من الليبيين.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، التنظيمات الإدارية، برقة، طرابلس، فزان، الموظفون، بريطانيا، فرنسا، البلديات.

المقدمة:

تعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، من أهم الأحداث التي شهدتها القرن العشرين، ليس بسبب الدمار والخسائر البشرية التي خلفتها، بل بسبب تأثيرها الكبير في إعادة رسم خريطة العالم، وظهور نظام دولي جديد.

ورأى الليبيون أنه بانتهاء إيطاليا في تلك الحرب يجب أن تعود السيادة إلى أهلها، وطلبوا من الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية بأن توفى بالتعهد الذي أعطته لليبيين أثناء الحرب بعدم عودة البلاد للحكم الإيطالي ثانية، وأن توحد كامل الأراضي الليبية تحت نظام سياسي واحد.

وفي يناير 1943م، استطاعت قوات الحلفاء السيطرة على ليبيا بالكامل، وأصبحت مقسمة إلى ثلاث إدارات عسكرية هي: إدارة برقة وإدارة طرابلس تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية وإدارة فزان تحت الإدارة الفرنسية، وتولت بريطانيا الإقليمين الأولين على أساس إدارتين منفصلتين، باستثناء واحات غدامس ودرج وسيناون على الحدود التونسية، التي ظلت تحت الإدارة الفرنسية في فزان، وجاء هذا التقسيم بناءً على معاهدة لاهاي 1907م، التي منحت للسلطات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وإدارية إلى حين التسوية النهائية مع إيطاليا.

وفور سيطرة بريطانيا وفرنسا على زمام الحكم في البلاد، تطلب الأمر منهما الشروع في تنظيم الهيكل الإداري لعملية الحكم، بغية السيطرة على الموقف، وسد الفراغ الناجم عن زوال الإدارة الإيطالية. وكان من أولويات عملية التشكيل الإداري الجديد أن تراعي أمرين هامين الأول: التجزئة الإقليمية للبلد أي أن برقة و حدة قائمة بذاتها مستقلة تمام الاستقلال عن طرابلس في جميع شؤونها، كذلك كان هو الحال بالنسبة لإقليم فزان الخاضع تحت إدارة مستقلة فرنسية، والآخر: إحداث تغير ولو بنسبة ضئيلة حسب ما تقتضيه الظروف في التوظيف الإداري بإشراف السكان المحليين في الهرم الوظيفي وإحلالهم محل العناصر الإيطالية، وإلغاء القوانين الإدارية الفاشستية الإيطالية المعمول بها، وإحلال اللغة العربية محل اللغة الإيطالية في الدوائر الحكومية، وجعلها اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الإنجليزية والفرنسية. (7)

أهمية البحث:-

من خلال ما سبق سرده، فإن أهمية هذا البحث تكمن في تتبع التنظيم الإداري الذي شهدته ليبيا في الفترة من عام 1943 إلى 1951م، وهي الفترة التي عرفت في تاريخ ليبيا بفترة حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية على البلاد، كما يعد هذا البحث إضافة قيمة للدراسات السابقة التي تناولت تلك الفترة التي لازالت بحاجة ماسة إلى دراسة معمقة تكشف النقاب عن جوانب عديدة لا تزال مجهولة، لذلك فإن هذا الموضوع تم اختياره وفق أسس علمية وموضوعية ودوافع كان من أهمها معرفة التنظيم الإداري الذي كان سائداً في الأقاليم الثلاثة (طرابلس-برقة-فزان) المكونة لليبيا .

أسباب اختيار الموضوع :-

من الأسباب التي أدت إلى الخوض في غمار هذا البحث هي :

- الوعي بأهمية الفترة السياسية من تاريخ ليبيا المعاصر المتمثل في فترة حكم الإدارة البريطانية في برقة وطرابلس والفرنسية في فزان من عام 1943-1951م.
- معرفة التقسيمات الإدارية في البلاد والإجراءات التي قامت بها حكومة الإدارة لسد العجز في الفجوة التي تركها العنصر الإيطالي في الإدارة بعد تولي الحكومة العسكرية لزام الأمور في البلاد؟
- ما عدد الموظفين المحليين (الليبيين) بالنسبة للموظفين العاملين في الدولة آنذاك؟
- هل قامت الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية بإحلال العنصر المحلي محل العنصر الإيطالي؟ أم أبقّت على الكادر الإيطالي لتسيير أمور الدولة؟
- هل تم إلغاء اللغة الإيطالية والقوانين الفاشية ، أم أبقى عليها في الدوائر الحكومية، وما جهود العنصر الليبي في ذلك.

تساؤلات البحث:-

من المعلوم إن الهدف من أي دراسة يكمن في تحديد إشكالياتها، ولذلك يطرح هذا البحث عدة تساؤلات منها :

- كيف كانت الأوضاع الإدارية لليبيا في الفترة قيد الدراسة.
- ما الإجراءات التي قامت بها الحكومة العسكرية البريطانية والفرنسية للرفع من مستوى العمل الإداري وتنظيمه في البلاد؟
- هل كان للكادر الإداري المحلي دور مهم في سد العجز الذي خلفه خروج العنصر الإيطالي من المناصب الإدارية، وما نسبة الموظفين الليبيين من إجمالي الموظفين العاملين في البلاد آنذاك؟
- ما أهمية الموظفين الإيطاليين الذين سُمح لهم بالاستمرار في مزاولة أعمالهم حتى بعد خروج الإيطاليين من ليبيا؟ إلى غير ذلك من التساؤلات.

-هدف البحث:-

يهدف هذا البحث إلى:-

- معرفة المساعي التي قامت بها حكومة الإدارة العسكرية في مختلف أنحاء البلاد من تدريب للعناصر الوطنية من أجل تولي المناصب الإدارية فيها.
- إبراز الشخصيات الليبية التي تولت المناصب الإدارية، وكان لها دور مهم في المجال الإداري.
- توضيح المساعي و الجهود التي بذلتها الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية من أجل إصلاح المؤسسات العامة والخدمية في ليبيا .
- معرفة أهم التقسيمات الإدارية للأقاليم الثلاثة (طرابلس وبرقة وفزان) التي استحدثتها حكومة لانتداب والتحسينات الإدارية التي قامت بها .

الدراسات السابقة:-

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي اهتمت بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون التعرض للجانب التنظيمي للإدارة المدنية لحكومة الإدارة، بالرغم من وجود دراسات أنتجت أبحاث رصينة عن الموضوع مثل دراسة "ليبيا الحديثة وتطورها السياسي" لمجيد خدوري، و"الإدارة العسكرية في إقليم

طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي 1943-1951م"، لإدريس رحيل عبد الصادق، و"التطور السياسي والإداري في ليبيا 1939-1951م" للصالحين الخفيفي، وغيرها من الدراسات والأبحاث المهمة إلا أنها لم تنطرق للجانب الإداري بتفاصيله، لذلك كان اختيار البحث سبباً مهماً للكشف عن هذا الجانب.

منهج الدراسة:

اتبع هذا البحث **المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي** الذي يعتمد على جمع المادة وترتيبها وتحليلها كلما أمكن ذلك. ولأجل تسهيل دراسة التنظيم الإداري لليبيا أثناء فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية في الفترة 1943-1951م، فقد قُسم هذا البحث إلى:

أولاً - التنظيم الإداري في برقة:-

استطاع الجنرال البريطاني مونتجمري Montgomery من هزيمة قوات المحور بقيادة الجنرال الألماني رومل Rommel في معركة العلمين التي جرت في 3 نوفمبر 1942م، وقد كانت خسائر المحور في هذه المعركة حوالي 70 ألف مقاتل، و500 دبابة، و100 مدفع، و200 طائرة، واستطاع الجيش البريطاني الثامن دخول برقة (1) في 11 نوفمبر 1943م، واحتلت طبرق ودرنة وبنغازي (2). وبسيطرة الحلفاء على ليبيا، تم الاتفاق بين الجنرال الإنجليزي مونتجمري والجنرال الفرنسي لكلارك Leclerc في 26 يناير 1943م، على تحديد مناطق الإدارات العسكرية، فحددت بأن يكون خط عرض 38 شمالاً هو الحد الفاصل بين الإدارتين، وبذلك ضمت بريطانيا لها برقة وطرابلس بينما كانت فزان من نصيب فرنسا (3).

وقد استمد الحكم الإنجليزي والفرنسي على ليبيا شرعيته من معاهدة لاهاي 1907م، التي نظمت ما يحتله العدو من أراضٍ ومنحت بريطانيا وفرنسا سلطات تشريعية وإدارية وقضائية كاملة في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة الصلح مع إيطاليا (4).

فقد انتهجت إنجلترا سياسة تتفق ومصالحها، تلك المصالح التي تستطيع الحصول عليها من خلال مناوراتها السياسية في المحافل الدولية التي عرضت فيها القضية الليبية ضمن مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة، فبريطانيا كانت تهدف للاحتفاظ بإقليم برقة باعتباره أرضاً حليفة ولم تكن معادية لها، وهو ما جاء على لسان وزير خارجيتها إيدن Eden في مجلس العموم البريطاني في يناير 1942م، بأن بلاده لن تسمح في حالة انتهاء الحرب بأن تعود برقة تحت الاستعمار الإيطالي مرة أخرى، لذلك نجدها قد وطدت علاقتها بزعيم برقة إدريس السنوسي والمحت له بإمكانية تكوين إمارة سنوسية في برقة يكون على رأسها كما لا يخفى الدور الذي قام به من دعم للقوات البريطانية أثناء حربها مع قوات المحور تمثل في الجيش السنوسي (5).

وهو ما أوضحه السيد إدريس السنوسي في خطابه الذي ألقاه بمدينة بنغازي في 30 يوليو 1944م، بشأن موقفه من تحالفه مع بريطانيا كان غايته أن يرى أبناء وطنه أعزاء متمتعين بحريتهم ضمن حلف دفاعي وتعاون مع بريطانيا بعد التضحيات التي قدمها الشعب الليبي، وهو ما حدا به للتعاون مع دولة بريطانيا في صيف 1940م، باعتبارها كانت أكبر عون لليبيين بعد

(1)- تعد برقة أحد الأقاليم الثلاثة لليبيا برقة، طرابلس، فزان، تقع في الجزء الشمالي الشرقي لليبيا على الحدود المصرية ويحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وغرباً إقليم طرابلس وجنوباً تشاد والسودان، وتتربع على مساحة قدرها 400.000 كلم مربع، أما عن عاصمة الإقليم فهي بنغازي، سليمة غرايسه، رشيدة غرايسه، القضية الليبية 1951 - 1943، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2021، ص21.

(2)- مروان سمير عقل، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1998م، ص49.

(3)- فطيمة غويي، الحركة الوطنية الليبية في إقليم برقة ما بين 1943-1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمه لخضر - الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2019، ص39.

(4)- مصباح باقة السوداني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية 1943-1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، 2004، ص42.

(5)- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م، ص177، 176.

الله لما قدمته من توضيحات في سبيل تحريرها من المستعمر الإيطالي. (6) ويرجع الفضل في فكرة تشكيل الإدارة البريطانية في ليبيا في بدايتها إلى الجنرال ويفل الذي اقترح على وزارة الحربية إلى ضرورة اتخاذ خطوات لإدارة البلاد المحررة من الأعداء، وكان هدفه من ذلك هو إيجاد حكومة عسكرية في برقة مع إدارة محلية تحت إشراف مدراء مؤهلين ودوي خبرة يتبعون قيادة مباشرة عسكرية أسندت إليها مهام فرض القوانين عُين عليها قائد عام له حق إصدار القرارات والقوانين في الأمور السياسية، أما الإدارة المدنية فهي من اختصاص رئيس المكتب السياسي إذ يتولاها بتوكيل من القائد العام شخصياً. (7)

بدأت الإدارة البريطانية بإنشاء خدمة مدنية أهلية في 1943م، وكان الهدف منها تشجيع الليبيين على شغل المناصب ذات المسؤولية لأجل ذلك نجد أن الإدارة البريطانية حاولت جاهدة البحث عن من كانوا يعملون في الإدارة الإيطالية والمهجرين خارج البلاد ممن يحملون مؤهلات علمية لتولي مناصب إدارية في برقة خاصة وليبيا عامة مثل المديرين العامون والقضاء وبعض الوظائف العليا، حتى وصل عدد الموظفين المحليين إلى حوالي 350 موظف، وزاد هذا العدد في نهاية فترة حكم الإدارة البريطانية إلى ما نسبته 80% من مجموع موظفي الإدارة. (8)

وكانت برقة أيام الاحتلال الإيطالي مقسمة إلى منطقتين درنة وبنغازي الخاضعتين لإشراف مباشر من الحكومة في طرابلس، لذلك قامت الإدارة البريطانية بتقسيم برقة إلى سبعة أقضية وهي: المرج، إجدابيا، شحات درنة، طبرق، الكفرة وبنغازي، في 15 ديسمبر 1945م، تم أعيد دمج هذه الأقضية إلى ثلاث فقط وهي: درنة، الجبل الأخضر، وبنغازي، وأرسلت الإدارة البريطانية مجموعة من السياسيين الإنجليز على رأس إلى تلك المناطق ليتولوا رئاسة الإدارة المحلية فيها، يساعدهم في تسعة ضباط إنجليز، إلى جانب ثلاث معاونين أطلق على كل منهم نائب متصرف (9) أما الكفرة والواحات التابعة لها (جالوا وجلة أجخره ربيانة) فيقوم بإدارتها ضباط للشؤون المدنية. (10)

واستمر الوضع في إقليم برقة على نفس الحال إلى 14 فبراير 1948م، عندما تم تشكيل مجلس تنفيذي مكون من سبعة أعضاء إنجليز وخمسة ليبيين بصفة مستشارين لهيئة الإدارة البريطانية. (11) كانت المهمة العاجلة بالنسبة للإنجليز هي إنشاء تنظيم إداري لسد الفراغ أذي تركه خروج الإيطاليين، لذلك أسندت وظائف الإدارة إلى مجموعة من الضباط البريطانيين برئاسة ضابط برتبة عميد دنكان كمنج Duncan Kammange الذي كان يعمل في السودان يساعده مساعدين ليبيين ممن اكتسبوا خبرة في أيام الطليان، ولم يكن عدد الجهاز الإداري كبير بحيث لم

(6)- هادي جبارحسون المعموري، سياسة بريطانيا تجاه ليبيا 1942-1952م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص15، 14.

(7)- مجيد خدوري ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة بيروت، 1966، ص59.

(8)- مختار رحيل مختار، الإدارة الأجنبية في ليبيا في الفترة 1943-1951م، مجلة جامعة عين شمس، كلية البنات، العدد 16 ج5، القاهرة، 2015، ص3.

(9)- هادي جبارحسون المعماري، المرجع السابق، ص117.

(10)- مختار رحيل مختار، المرجع السابق، ص3.

(11)- ن.أ.ف دي كاندول، الملك إدريس حياته وعصره، ترجمة: محمد عبده، مانثستر، 1989م، ص87.

يتجاوز مئة ضابط إنجليزي وأثنى عشر موظف محلي ممن رجعوا إلى أرض الوطن بعد جلاء للإيطاليين من أمثال حسين مازق وعبد السلام بسيكري ومحمود بوقوطين والسنوسي الأطيوش وعلي الجربي (12). بدأ الجنرال كمنج فعلياً بتنظيم الإدارة العسكرية في برقة من خلال إلغاء القوانين والمحاكم الإيطالية التي كان معمولاً بها سابقاً وتشكيل مجالس من الشيوخ والأعيان في كل المناطق لفض المشاكل والمنازعات وتنظيم الأوقاف الإسلامية والعناية بها، كما قامت الإدارة البريطانية بتكوين البلديات ووضع على رأسها عميداً يأتي في المرتبة الثانية بعد الحاكم، فمثلاً وضع على بلدية بنغازي الضابط جونس الذي تميز بنشاطه يساعده الموظف الليبي علي أفندي فلاق الذي اشتغل في مجال التعليم وكاتب بالمحكمة الشرعية، والذي استفادة من خبرته بلدية بنغازي حتى عُين سكرتيراً عاماً لها (13).

وأعيد منصب القائم مقام يشرف عليه ضابط، حيث عُين السيد بلقاسم السنوسي -وهو ابن عم السيد إدريس السنوسي قائم مقاماً لمدينة بنغازي تم سكرتيراً للداخلية، وكلف السيد حسين مازق وفتح الكيخيا وعلي الجربي وعبد الرزاق شفلوف سكرتيرين للعدلية والمالية والأشغال العامة، كما تم تعيين مجلس بلدي اختير لعضويته مجموعة من الوجهاء والأعيان (14). وتذكر بعض المراجع أن عدد الموظفين الذين كانوا يتقاضون مرتباتهم من خزانة الدولة في عام 1948م موزعين كالتالي:

ليبيايون	أجانب	بريطانيون	
-	8	90	ضباط عسكريون أو مدنيون
758	83	25	غير ذلك
758	91	115	المجموع

ومن منطلق الحاجة إلى ملء الفراغ الذي تركه خروج العنصر الإيطالي من الإدارة، وإحساس الليبيين بمسؤوليتهم التي تقتضي عليهم تولي مهام الإدارة، لذلك عمد الكثير منهم إلى الرفع من كفاءته التعليمية عن طريق مواصلة تعليمه إلى جانب عمله، الأمر الذي زاد من عدد الموظفين الليبيين إلى أن وصل عددهم في برقة عام 1950م إلى حوالي 1500 موظف، وهو ما يدل على زيادة الاهتمام بالتعليم لأجل زيادة التنمية المجتمعية ولإعداد كوادر مؤهلة تتولى قيادة البلاد، وهو ما مكن الموظفين الليبيين في مدة ثماني سنوات من سد العجز الذي خلفته الإدارة الإيطالية بنسبة 78% (15).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة البريطانية من أجل إصلاح المؤسسات العامة في برقة إلا أنها واجهت مجموعة من الصعاب والعراقيل منها على سبيل المثال: حصول السكان الذين أنهكهم الحرب على التمويل إلى جانب توفير الأمن والاهتمام بالتعليم والصحة والزراعة، وإيجاد حلول لتلك المشاكل نجدها لذلك قد قامت بإعداد قوة أمنية من البوليس بلغ عددها حوالي 50 فرداً من الإنجليز و900 من الليبيين الذين اشتركوا مع قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية (16).

(12)- محمد الطيب الأشهب، برقة العربية امس واليوم، مطبعة الهواري، القاهرة، 1947م، ص537-538.

(13)- مجيد خنوري، المرجع السابق، ص59.

(14)- الصالحين الخفيفي، التطور السياسي والإداري في ليبيا 1939-1951م، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، دت، ص8.

(15)- حسن محمود سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل لعرب، القاهرة، 248، 1962.

(16)- مختار رحيل مختار، المرجع السابق، ص4.

كما قامت باستبدال الليرة الإيطالية بالجنيه المصري؛ واستعانت بالمعلمين المصريين والفلسطينيين بسبب قلة المعلمين الوطنيين، واستحدثت منصب مدير المعارف تحت إشراف أحد الضباط البريطانيين. أما في مجال الصحة فقد قامت بمجموعة من الأعمال للنهوض بالحالة الصحية بالإقليم منها افتتاح مدرسة المرضى، وفي مجال الزراعة قامت بإعطاء الأراضي لليبيين مقابل إيجار سنوي، وتحت إشراف الإدارة وإرشادها. (17)

ومن الجهاز الإداري الذي اهتمت به الإدارة البريطانية في برقة هي البلديات حيث أسندت رئاسة بلدية بنغازي إلى أحد الضباط النشيطين وهو الضباط جونس Gons الذي عرف بنشاطه وحيويته في العمل مستعيناً بمشورة الأعيان والموظفين أهل برقة من أمثال علي أفندي الفلاق الذي تقلد العديد من المناصب التعليمية، وعمل كاتباً بالمحكمة الشرعية فكتسب خبرة أهله لتولي منصب سكرتير البلدية، وهو المنصب الذي يلي عميد البلدية من حيث الأهمية. (18)

شكلت الإدارة البريطانية البلديات في المدن الكبرى، ووضع عليها كبار الشخصيات المعروفة حيث بلغ عدد الموظفين الذين استعانت بهم لتسيير أمور الإدارة المحلية في إقليم برقة منذ خضوعها لحكم الإدارة البريطانية من 1943م، حتى عام 1948م أي لمدة خمس سنوات حوالي 350 موظف، بحسب لجنة التحقيق الرباعية (19) التي زارت البلاد في عام 1948م، فقد أكدت بأن الجهاز الإداري في برقة ضم العديد من العناصر الليبية، بالرغم من شغل الشخصيات الإنجليزية للمناصب السيادية في الدوائر الرسمية إلا أن الغالبية العظمى من الأعمال الإدارية اليومية كانت تتم على أيدي الليبيين أنفسهم. (20)

وقد قسمت البلدية إلى ستة أقسام يرأس كل قسم موظف عربي منها قسم المحاسبة وكلف عليه السيد محمد الديباني أفندي، وقسم الأشغال العامة وقسم الصحة والحرس البلدي والتراخيص ودائرة النفوس، أما القوانين التي كانت سائدة في برقة فهي القوانين البريطانية، والقانون المدني الإيطالي الذي يدخل ضمنه القانون التجاري والجنائي، وأما من ناحية الجانب الأمني فقد أنشأت الإدارة العسكرية البريطانية قوة دفاع برقة المسؤولة عن الأمن في الإقليم، والقيام بأعمال البوليس يشرف عليه 14 ضابط بريطاني، و 15 مفتش وعدد 716 فرداً من الوطنيين ما بين ضابط وجندي. (21)

ومن الأمور التي سهلت مهام وعمل الإدارة البريطانية في برقة هي هجرة الإيطاليين من برقة مع إدارتهم مما سهل على الإدارة العسكرية التعامل مع السكان المحليين إلى جانب وجود شخصية سياسية ودينية مثل السيد محمد إدريس السنوسي في القاهرة وعلاقته الطيبة مع المسؤولين البريطانيين، وله كلمة مسموعة في برقة الأمر الذي سهل عمل الإدارة البريطانية، يضاف إليها عدم وجود الأقليات القومية جعل العمل أسهل والتفاهم مع أهل البلاد أسرع. (22)

(17)- الطيب الأشهب المرجع السابق، ص538.

(18)- لجنة مشكلة من مجلس وزراء الخارجية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا وإنجلترا) للنظر في قضية حل المستعمرات الإيطالية وصل إلى ليبيا في 1948/3/6م، وصلت اللجنة الرباعية الدولية وقد أجرت تحقيقاتها في أقاليم ليبيا الثلاث ووضعت اللجنة تقريرها بعد أن مكثت في طرابلس أربعين يوماً وفي فزان عشرة أيام وفي برقة 25 يوماً متضمناً تحرياتها عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للمزيد راجع، سمير عقلة، المرجع السابق، ص111.

(19)- هادي جبارحسون المعماري، المرجع السابق، ص118.

(20)- سليمة غرايسه، رشيدة غرايسه، المرجع السابق، ص24.

(21)- مروان سمير عقلة، المرجع السابق، ص55.

(22)- الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص11.

وفي بداية شهر يونيو 1948م، وافقت الحكومة البريطانية على تشكيل حكومة وطنية لإقليم برقة برئاسة إدريس السنوسي وأكلت إليها مهمة تصريف شئون الإقليم الداخلية، وفي 18 سبتمبر صدر دستور خاص ببرقة لأجل تأهيلها للحكم الذاتي، ونقلت السلطات الداخلية من المعتمد البريطاني إلى الحكومة الجديدة، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع والأملاك الإيطالية فقد ظلت تدار من قبل حكومة لندن. (23)

ثانياً: التنظيم الإداري البريطاني في طرابلس:-

بدأت الإدارة العسكرية البريطانية على طرابلس في 15 ديسمبر 1943م، عندما صرح الجنرال مونجمري من قيادة الجيش الثامن بالقرب من اجدابيا احتلاله للبلاد، وفي صباح يوم 23 يناير 1943م، تسلم رسمياً عند باب بن غشير بورتا بينتو Porta Benito في طرابلس من الحاكم الإيطالي دانتي يدي بيراخو Denti di Piragno ونائبه. (24)

وتحدث مونجمري قائلاً " أنه لن يكون هناك شغب من جيش الاحتلال وستصان الأملاك الشخصية، وسيبقى البوليس الإيطالي يزاوّل أعماله، وعلى السكان المدنيين أن يقدموا ولاءهم العام، وأن لا يكون هناك أي عائق أو أعمال انتقامية نحو الإيطاليين. (25)

وخلال فترة الإدارة البريطانية قُسمت منطقة طرابلس إلى ثلاث مناطق وهي: طرابلس ومصراتة وغريان، وقُسمت كل منطقة إلى مجموعة من الأقسام بحيث كان في المنطقة حوالي 21 قضاء، بالإضافة إلى عدد من المراكز. (26)

ونظراً لحالة الحرب التي شهدتها البلاد وتأثيرها على الحالة الاقتصادية والاجتماعية إلا أن منطقة طرابلس كانت أحسن حالاً من باقي أقاليم البلاد (برقة وفزان)، بسبب بقاء عدد كبير من المستوطنين الإيطاليين الذين ظلوا في مزارعهم ومستعمراتهم ومصالحهم الاقتصادية بالإقليم، ومن الجدير ذكره هنا أنه على الرغم من وقوع إقليمي برقة وطرابلس تحت الإدارة البريطانية فإن تنقل السكان بين المنطقتين كان مقبداً، وكانت التجارة بينهما خاضعة للرسوم الجمركية أي بمعنى أنهما كانتا تشبهان دولتين في دولة. (27) فقد استخدم الإنجليز طرابلس كورقة رابحة لتحقيق مصالحها نظراً لما تمثله طرابلس من أهمية سياسية واقتصادية بالنسبة لإيطاليا، لذلك نجدها قد عمقت علاقتها بالجالية الإيطالية ومحاولة استمالتهم لها، بغية ربط مصالح هذه الفئة بإدارتها، حتى تضمن استمرار إدارتها بالإقليم. (28)

لذلك عين مونجمري الجنرال (م.ش.ش) M.Sh.Sh وكيلاً لكبير الشؤون المدنية 1943م، ثم خلفه (ت.ر. بلاركي) T. R. Blarky الذي عرف عنه معرفته بالشؤون العربية، والذي بقي في مهامه حتى نهاية عهد الإدارة البريطانية في طرابلس وقسمت الإدارة

(23)- مختار رحيل مختار، المرجع السابق، ص4.

(24)- إدريس عبد الصادق رحيل، الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي 1943-1951م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، دت، ص65.

(25)- محمد المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج1، مركز الدراسات الليبية أكسفورد - بريطانيا، 2004، ص212.

(26)- محمد المقرئ، المرجع السابق، ص213.

(27)- الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص8.

(28)- مصباح ياقبة السوداني، المرجع السابق، ص58.

البريطانية إقليم طرابلس إلى ثلاث وحدات إدارية هي: المقاطعة الغربية ومركزها طرابلس، المقاطعة الوسطى ومركزها غريان، المقاطعة الشرقية ومركزها مصراتة. (29)

وكان على رأس كل مقاطعة أو منطقة ضابط برتبة كولونيل (Colonellus) (عقيد)، ويساعده سكرتير عربي وفي بعض الأحيان إيطالي، وكان يتبع أولئك السكرتيرين موظفون إداريون يسمون مديرون، وكانت كل مقاطعة مقسمة إلى واحد وعشرين قضاء أو متصرفية، بحسب النظام الإيطالي وبحدودها السابقة، وعلى رأس كل متصرفية ضابط برتبة كابتن (رائد)، يساعده جهاز إداري مكون من أمين صندوق ومترجم وكاتب وموظف صحة، وكان على رأس كل متصرفية ضابط برتبة مفتش مكلف بقوة البوليس، وهو بدوره مسئول أمام مدير المقاطعة. (30)

كما اسند إلى الضباط الإنجليز مهمة الإشراف على الشؤون الصحية والنظافة والأسواق والمساكن والمنافع العامة وإدارة الأحوال المدنية من تسجيل للمواليد والوفيات، وغيرها منشؤون البلديات، وفي بداية عام 1944م بلغ عدد الموظفين الإيطاليين في طرابلس حوالي 873 موظف، بينما بلغ عدد الموظفين الليبيين في السنة نفسها حوالي 688 موظف، وكان الليبيون المستعان بهم من قبل الإدارة البريطانية لديهم خبرات إدارية سابقة من خلال عملهم في الجهاز الإداري الإيطالي. (31)

وكان معظم الموظفون في إقليم طرابلس يستمدون سلطتهم التشريعية والقضائية من قبل قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط تحت رئاسة الجنرال بلاكلي Blackley الذي كان يقوم بمهام رئيس الإدارة العسكرية في إقليم طرابلس الغرب، وهو المسئول أمام قائد القوات البريطانية. (32)

وقد أهلتهم خبرتهم هذه في شغل بعض الوظائف ذات الصلاحية المحدودة، وإلى جانب الموظفين الإيطاليين والليبيين نرى أن الإدارة البريطانية قد استعانت ببعض الموظفين العرب من الجنسيات السودانية والفلسطينية من بينهم 93 مترجماً، كان الهدف من وجودهم إيجاد قاعدة تفاهم مع السكان المحليين (33) وفيما يلي التقسيمات الإدارية والبلدية لإقليم طرابلس :-

(29)- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة 1953، ص134.

(30)- الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص9

(31)- جيلالي مراد، بوزيد عبد الباسط، ليبيا فترة الحكم البريطاني 1943-1949م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاجتماعية، تيرات الجزائر، 2022، ص42.

(32)- الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص9.

(33)- مصباح ياقا السودانى، المرجع السابق، ص59.

جدول رقم (1) يوضح التقسيم الإداري لإقليم طرابلس نقلا عن راسم رشدي، المرجع السابق، ص135.

المقاطعة	مقر الرئاسة	مقر المتصرفية	البلدية
المقاطعة الغربية طرابلس	طرابلس	طرابلس سوق الجمعة الزاوية	طرابلس سوق الجمعة تاجوراء العزيزية الزاوية بيانكي (الزهراء) صبراتة
المقاطعة الشرقية مصراتة	مصراتة	مصراتة ترهونة بني وليد الخمس زليتين سرت	كريسي (طمينة) مصراتة غاريبالدي ترهونة بني وليد الخمس زليتين سرت
المقاطعة الوسطى غريان	غريان	غريان مزدا نالوت يفرن	غريان مزدا نالوت يفرن

وكانت كل مقاطعة تنقسم بدورها إلى عدد من المتصرفيات حسب مساحتها الجغرافية وعدد سكانها، وتنقسم كل متصرفية إلى عدد من المديريات أو البلديات يتولى إدارة كل منها مدير إداري، وكل مدير مسئول على عدد من القبائل، وكل قبيلة تخضع بدورها لسلطة شيخ القبيلة، وهذا الأخير ليس موظفاً حكومياً بمرتبة وإنما يتمتع بسلطة كبيرة في قبيلته مدعوماً بإدارة المتصرفية. (34)

ويمكن حصر الموظفين العاملين في إقليم طرابلس في الفترة من عام 1943 إلى عام 1947م وفق ما أورده راسم رشدي إلى الآتي:-

جدول رقم (3) يوضح عدد الموظفين بإقليم طرابلس، راسم رشدي، المرجع السابق، ص 140.

الفئة	يناير 1943	يناير 1944	يناير 1945	يناير 1946	يناير 1947
رجال الجيش	ضباط	129	164	129	112
	رتب أخرى	181	199	122	94
موظفون مدنيون	عرب	785	688	783	511
من الإدارة الإيطالية	إيطاليين	1402	873	994	665
موظفون أجانب	-	-	93	113	147
موظفون محليون	-	-	-	788	1120

ومن الملاحظ على الإحصائيات السابقة قلة العناصر المحلية في الوظائف الحكومية خاصة في السنوات الأولى من حكم الإدارة، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة العناصر المؤهلة لتولي تلك الوظائف، إضافة إلى وجود الكثير من الإيطاليين في وظائف السابقة، واقتصر عمل الليبيين على الوظائف الصغيرة ذات الصلاحيات المحدودة. (35)

وهو ما دفع بعدد من أعيان طرابلس ووجهائها -البالغ عددهم خمسة وستون شخصاً- إلى رفع شكوى إلى الوالي الإنجليزي في 18 أكتوبر 1944م، مطالبينه فيها بعدة مطالب منها: إلغاء القوانين الفاشية، وتشكيل مجلس بلدي من الوطنيين تحت رئاسة عميد عربي يكون له النظر العام في البلدية، وفصل العناصر الإدارية من الإيطاليين وإحلال عناصر ليبية محلها، وفرض اللغة العربية محل اللغة الإيطالية واعتبارها لغة رسمية في البلاد، وتعيين رئيس لدائرة الأملاك من العرب الليبيين، وتكوين مجلس لها. (36) لذلك نجد أن الإدارة البريطانية في طرابلس قد سارعت في عام 1948م إلى إنشاء مجالس البلديات التي يتمتع فيها بنسبة ساحقة من المقاعد الانتخابية، والتي تألفت من 145 عضواً منتخبين وموزعين حسب التمثيل، 105 لبييون، 27 من الجنسية الإيطالية، و12 من الرعايا اليهود، و1 من الرعايا المالطيين، وجاءت هذه الخطوة من قبل الإدارة البريطانية حرصاً منها للسيطرة على الإدارة المركزية في الإقليم بالرغم من وجود المجالس البلدية، وأن هذه الخطوة جاءت لغرض خداع الليبيين بدليل أنه من حق رئيس الإدارة الإنجليزية حل المجلس البلدي في أي وقت أراد، ووقف رئيس البلدية وإلغاء أي قرار يصدر منه. (37) وفي مجال الخدمات العامة استطاعت الإدارة البريطانية افتتاح العديد من المدارس التعليمية وازداد عددها على ما كانت عليه فترة الاحتلال الإيطالي، كما قامت أيضاً بإنشاء عدد من المستشفيات الصحية الصغيرة في مختلف مناطق الإقليم بعد أن كان يتواجد به اثنان واحد في طرابلس والآخر في مصراتة، واستجلاب الأطباء والممرضين الإنجليز. (38)

كما تم الاتفاق بين الإدارة البريطانية وندوب الأمم المتحدة في ليبيا أدريان بلت Adrian Pelt. (39) على إنشاء مجلس إداري في 15 مايو 1950م، تنتقل إليه السلطات والمسؤولية تدريجياً، واختار له جمعية نيابيه، وكانت مهمة المجلس الإداري تكمن في مناقشة المسائل الخاصة بالأمور الإدارية للإقليم، وتأهيل العناصر الوطنية وتطوير خبراتهم الإدارية، وكان المجلس يتكون من ثلاثة أعضاء إنجليز، وثمانية من الليبيين واثنان أحدهما إيطالي والآخر يهودي. ممثلان في انتخابات المجلس البلدي عن الأقليات المتواجدين في الإقليم. (40)

(35)- الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة 1924-1952م، دارف المحدودة، لندن، 1985، ص32، 31.

(36)- مصباح ياقا السوداني، المرجع السابق، ص60.

(37)- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة 1953، ص134.

(38)- الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص9.

(39)- جيلالي مراد، بوزيد عبد الباسط، ليبيا فترة الحكم البريطاني 1943-1949م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاجتماعية، تيرات، الجزائر، 2022، ص42.

(40)- الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص9.

ثالثاً- التنظيم الإداري الفرنسي في فزان:-

يحد فزان غرباً جنوب الجزائر وجنوب تونس، وبرقة شرقاً، وأفريقية الغربية والاستوائية جنوباً، وطرابلس شمالاً، وتبلغ مساحتها حوالي 800 ألف كيلو متر مربع، وتبعد عن البحر الأبيض المتوسط حوالي 600 كيلو متر، يبلغ عدد سكانها نحو 50 ألف نسمة. (41)

يعود اهتمام فرنسا بإقليم فزان مع نهايات القرن التاسع عشر لرغبتها في ربط مستعمراتها في أفريقية الاستوائية، وأجزاء كبيرة من الصحراء الكبرى، بما فيها تشاد وغربي أفريقيا، بمستعمراتها في شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، والمغرب)، ولأجل ذلك استطاعت فرنسا من إبعاد الدول الاستعمارية بريطانيا وإيطاليا من خلال المساومات السياسية عن فزان، وبالتصدي للقوى المحلية وعلى رأسها الدولة العثمانية والحركة السنوسية، وجاءت الفرصة عند قيام الحرب العالمية الثانية حيث احتلت فرنسا فزان ما بين عامي 1941م و1943م، بالتنسيق مع بريطانيا. (42)

حيث طلب الجنرال ديغول De Gaulle قائد قوات فرنسا الحرة من الأمير إدريس السنوسي التعاون في طرد القوات الإيطالية، فأرسل إلى السيد أحمد سيف النصر بالاشتراك مع القوات الفرنسية ضد قوات المحور فوافق بشرط أن لا تتعدى قواته التراب الليبي، وأن تقوم القوات الفرنسية بتدريب المقاتلين الليبيين، وتزودهم بالسلاح والعتاد، ووسائل المواصلات. (43)

بدأت القوات الفرنسية والبريطانية بمهاجمة الكفرة في 15 مارس 1941م، بعد ذلك شرعت القوات الفرنسية بالهجوم على الجنوب الليبي في تزامن مع تحرك القوات البريطانية إلى طرابلس واستطاعت القوات الفرنسية احتلال كامل فزان في الفترة ما بين 22 ديسمبر 1942م، ويناير 1943م، أي المنطقة الممتدة ما بين خط العرض 28 شمالاً وخط الطول 18 شرقاً - وطبقت فرنسا عقب احتلالها إقليم فزان إدارة عسكرية مستمد أصولها مما كان مطبقاً في تونس والجزائر، والقائم على مجموعة من الضباط يقودون حاميات محلية، وفي الوقت نفسه أبقت فرنسا بعض مظاهر النظام الإداري الإيطالي. (44)

كما قررت فرنسا عزل فزان عن باقي أقاليم البلاد الليبية وإحاقها بمستعمراتها المجاورة في الجزائر وتونس ووضعت مخطط لضم مدينة غات - الواقعة في أقصى الجنوب الغربي على الحدود مع الجزائر - بالإقليم العسكري الجنوبي الجزائري، كما الحقت مدينة غدامس ودرج وسيناون بالإقليم العسكري الجنوبي التونسي، وعهدت للسلطات العسكرية الفرنسية المراقبة هناك بإدارتها. (45)

(41) - مصباح ياقعة السوداني، المرجع السابق، ص 59

(42) - المرجع نفسه، ص 60

(43) - محمد رجائي، المرجع السابق ص 50.

(44) - هادي جبار حسون، المرجع السابق، ص 145.

(45) - محمد المقرئ، المرجع السابق، ص 214؛ ابن مسعود، محمد، ليبيا الحديث، مطبعة ماجي، طرابلس، 1961م، ص 67.

وقد قسمت السلطات العسكرية الفرنسية إقليم فزان إلى خمس مناطق هي: سبها والشاطئ ومرزق وغات وغدامس، وكل منطقة من هذه المناطق يحكمها ضابط فرنسي يسمى المتصرف، وكان مركز الإقليم في مدينة سبها وبها مقر والي الإقليم الذي بيده جميع الصلاحيات المدنية والعسكرية، وحكم الفرنسيون فزان حكماً عسكرياً مباشراً مثل الإيطاليين بيدهم جميع الصلاحيات رغم أنهم ابقوا في إدارتهم الموظفين المحليين على وضعهم السابق أثناء فترة الحكم الإيطالي. (46)

كانت فرنسا تسعى من خلال هذه الإجراءات جعل فزان مقاطعة من مقاطعاتها و سكانها البالغ عددهم أكثر من 40 ألف نسمة رعايا تابعين لسلطتها، واتضح ذلك في النواحي الإدارية والاقتصادية، فمن الناحية الإدارية اشتقت أصول الإدارة الفرنسية في مصدرين هما: تطبيق نموذج الإدارة الذي كان متبعاً في كل من تونس والجزائر خاصة المناطق الصحراوية الجنوبية في كلا البلدين، وما كان موجوداً من نظام إداري معمول بها زمن العثمانيين والإيطاليين. (47)

باستثناء التقسيمات الإدارية التي لم تبق عليها كما كان في العهد الإيطالي، إنما قسمتها إلى ثلاث وحدات إدارية هي غدامس التي فصلت عن إقليم طرابلس بعد الاحتلال الفرنسي لها وضمت إدارياً إلى فزان، وفي عام 1948 م نقلت تبعيتها إلى منطقة الجنوب التونسي العسكرية وكانت تتبعها بلديتي درج وسناون. (48)

وكان الجنرال دي بزاك De Pzak أول من شغل منصب حاكم غدامس واتخذ من مدينة قابس الواقعة في الجنوب التونسي مركزاً له؛ ومنطقة غات التي فصلت عن فزان في عام 1943م والحقت بإقليم الجنوب الجزائري، وكان لها نظام إداري يقوم على أساس أنها فرع إداري له قائد يسمى قائد فرع الأجر يساعده في إدارة المنطقة ضابط مساعد آخر مهمته الاتصال مع السلطات الفرنسية عن طريق ضابط مترجم فيما يخص الأمور العامة، وفصلت عن فزان وضمت إلى جانت الجزائرية. (49)

ومنطقة فزان وتضم ثلاثة فروع وهي مرزق وسبها والشاطئ، والتي قُسمت بدورها إلى عدد من المديریات تضم عدداً من القرى ذات طبيعة واحدة أو قبيلة واحدة (50) حيث كان يتبع فرع الشاطئ: مديريات براك والمقارحة والحسانة وبرقن وادري، وفرع سبها -أوباري ويشمل: سبها، بنت بيه، أوباري، الطوارق الرحل اوراغن (تراغن) Uraghen والطوارق الرحل امغنھاساتن Imanghassaten، وفرع مرزق ويشمل مديريات مرزق ووادي عتبه وتراغن وأم الأرناب والقطرون وتجمع التبو الرحل. (51)

(46)- سالمة أبو الخيرات احمد علي، المرجع السابق، ص69.

(47) - الزرقاء سالم حسين، الحركة الوطنية في إقليم فزان ودورها في مواجهة الأطماع الفرنسية 1943-1956 م، مجلة أبحاث، العدد السابع عشر، مارس 2021م، جامعة سرت، ص293.

(48)- سالمة أبو الخيرات احمد علي، المرجع السابق، ص70.

(49)- محمد رجائي، المرجع السابق، ص50.

(50)- مختار رحيل مختار، المرجع السابق، ص7.

(51)- محمد رجائي، المرجع السابق، ص51، فتحي حسن نصار، ليبيا من الاحتلال الإسباني حتى الاستقلال 1951-1951م، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2018م، ص179.

والجدول التالي يوضح تلك التقسيمات

جدول رقم (3) يوضح التقسيمات الإدارية لإقليم فزان نقلاً عن مصباح ياقا السوداني، مرجع سابق، ص 63.

الفرع	المديريات
غدامس	سيناون
	درج
	سبها
سبها- اوباري	بنت بيه
	أوباري
	مرزق
مرزق	وادي عتبة
	تراغن
	أم الأرناب
	زويلة
	القطرون
	التبو الرحل
	براك
	المقارحة
	الحساونة
	البرغن (برقن)
الشاطي	إدري

وكان لكل فرع من تلك الفروع والمديريات مدير وطني يعينه الحاكم العسكري ، وكان من مهام الحاكم العسكري الفرنسي إعداد الميزانية الخاصة بفزان يساعده في ذلك نائبه، ولتسهيل عمل الإدارة أعادت فرنسا منصب المتصرف الذي كان موجوداً منذ أيام الحكم العثماني، وهي وظيفة تختص بجمع الأموال والغرامات وفض المنازعات القبلية.(52).

أما من الناحية التشريعية والقضائية فقد أصبحت القوانين المعمول بها هي القوانين العسكرية الفرنسية بالنسبة للقانون المدني، على الرغم من عدم وجود أي قرار رسمي بإلغاء القوانين الإيطالية ،أما قوانين الأحوال الشخصية والإسلامية فقد ظل معمولاً بالقوانين الإسلامية التي كانت في العهد الإيطالي.(53) فكان تطبيقها من مهام محاكم الأحوال الشخصية التي تتكون من رئيسين وثمانية قضاة معينين من قبل المقيم الفرنسي في الإقليم ،ووجد العرف الذي كان سائداً بين قبائل الطوارق أهالي غدامس والتبو، وفي المجال الاقتصادي لم تقم فرنسا بأي نشاط اقتصادي

(52) سلامة ابوالخير اخمد ،المرجع السابق،ص 71.

(53)- الصالحين الخفيفي،المرجع السابق،ص 12.

بالإقليم، واستبدلت الليرة الإيطالية بالفرنك الفرنسي، كما طبق التشريع الجزائري الخاص بالعمال في فزان والذين كانوا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام وهم: الإداريون لدى الإدارة الفرنسية، وعددهم 1890 عامل زراعي، و500 عامل سقاية، وقامت فرنسا من أجل ربط مستعمراتها في القارة بإقليم فزان بإقامة عدد 27 مطراً ومهبط انتشرت في كل من سبها، ومرزق وغات وغدامس والقطرون وأوباري. (54)

وعند زيارة اللجنة الرباعية برئاسة أدريان بلت لفزان اقترحت اللجنة قيام نظام إداري تحت إشراف فرنسي، مع التأكيد على انضمام الإقليم لبقية الأقاليم الليبية الأخرى بأي شكل من الأشكال، لذلك قررت السلطات الفرنسية إنشاء مجلس تمثيلي في بداية فبراير سنة 1950م، مكون من 58 عضواً، وانتخب أحمد سيف النصر رئيساً له، واختير من المجلس ثلاثة مستشارين هم حمودة طه الذي كلف بمهام إدارتي الداخلية والعدل، وعُين نصر بن سليم على إدارتي المالية والزراعة، وبينما تولى فهد أحمد إدارتي الصحة والتعليم، أما السلطات التنفيذية فقد ظلت بيد المقيم الفرنسي. (55) 63

وصرح أدريان بلت الذي زار مدينة سبها عاصمة الإقليم في مايو 1950م، بأن فزان ستعترف بإمارة السيد إدريس السنوسي على كامل البلاد الليبية بعد ترحيب السيد أحمد سيف النصر بتلك الإمارة، وأن تكون الأقاليم الثلاثة برقة وطرابلس وفزان تحت نظام فيدرالي، وأن يستمر الفزانين في إدارة أمورهم الداخلية، وبذلك أسهموا مع غيرهم من الليبيين في وضع الأسس الدستورية للمملكة الليبية المتحدة في فترة 1950-1951م. (56)

الخاتمة:-

من خلال ما تقدم عرضه يتضح وجود العديد من الأهداف و النتائج التي توصل إليها هذا البحث من أهمها :

- كان هدف الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية أثناء الفترة التي أعقبت معركة انتصار الحلفاء في معركة العلمين، هو توفير مناخ من الطمأنينة والأمن كي تستطيع البلد تسوية أمورها الداخلية، مع بذل كافة الجهود الممكنة لإعادة الخدمات العامة إلى ما كانت عليه أيام الحكم الإيطالي وزيادة الإنتاج.
- كان من مهام الإدارة العسكرية العاجلة في ليبيا هي إنشاء تنظيم إداري لسد الفراغ الذي تركه الانسحاب الإيطالي من هذه الناحية، حيث أسندت وظائف الإدارة إلى مجموعة من الضباط البريطانيين والفرنسيين برئاسة ضابط سياسي في كل إقليم إلى جانب مساعدين له من الليبيين ممن اكتسبوا الخبرة الإدارية أيام الحكم الإيطالي.
- يتضح أن الجهاز الإداري الحكومي في ليبيا بلغ عدد موظفيه في المراحل الأولى لحكم الإدارة العسكرية بعض المئات إلى جانب الضباط الذين تولوا زمام الإدارة فيما بعد، يضاف إليهم العديد من الموظفين العرب الذين استعان بهم الإدارة البريطانية من الجنسيات السودانية والمصرية والفلسطينية .
- حاول الليبيون من اللحظة الأولى لهزيمة إيطاليا إقحام أنفسهم في أجهزة البلاد الإدارية، رغبة منهم في النهوض ببلادهم من خلال رفع كفاءتهم العلمية عن طريق انتسابهم للدورات التأهيلية أو المدارس المسائية خاصة في برقة.

(54)- الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص12.

(55) نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1958، ص163.

(56)- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص129.

-نادت العديد من الأصوات مطالبة بإحلال العناصر المحلية الليبية محل العناصر الإيطالية الفاشستية في الإدارة من مختلف شرائح المجتمع خاصة الأعيان منهم .
-برزت العديد من الشخصيات الليبية التي تولت زمام الإدارة بعد رجوعهم من المهجر من أمثال حسين مازق وعبد السلام بسيكري والسنوسي الاطيوش ومحمود ابوقويطين وعلى الجربي وغيرهم من الموظفين المحليين.
- حاولت فرنسا ضم إقليم فزان إلى مستعمراتها بضم جزء منه إلى تونس وجزء آخر إلى الجزائر .
-كان التنظيم الإداري الذي طبقتة فرنسا في فزان مختلفاً عما كان عليه في برقة وطرابلس حيث طبقت إدارة مبنية على أسس عسكرية، وكان الهدف منها الفصل بين فزان وباقي أقاليم ليبيا سياسياً واقتصادياً، وخلق كيان مستقل .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً – المراجع العربية والمعرّبة:

- الأشهب، محمد الطيب، برقة العربية أمس واليوم، مطبعة الهوارى، القاهرة، 1947م.
- بن مسعود، محمد، ليبيا الحديث، مطبعة ماجي، طرابلس، 1961م.
- خدوري، مجيد، ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، 1966م.
- رشدي، راسم، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953م.
- سليمان، حسن محمود سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962م.
- كاندول، ن. أ. ف. ذي كاندول، الملك إدريس حياته وعصره، ترجمة: محمد عبده، مانسستر، 1989م.
- الشنيطي، محمود، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.
- المقرئ، محمد، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج1، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد – بريطانيا، 2004م.
- نصار، فتحي حسن، ليبيا من الاحتلال الإسباني حتى الاستقلال 1551-1951م، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2018م.

ثانياً – الدوريات:

- حسين، الزرقاء سالم، الحركة الوطنية في إقليم فزان ودورها في مواجهة الأطماع الفرنسية 1943-1956م، مجلة أبحاث، العدد السابع عشر، مارس 2021م، جامعة سرت.
- ريان، محمد رجائي، العلاقات الفرنسية الليبية: احتلال فرنسا لفزان 1943-1955م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، دت.
- علي، سالمة أبو الخيرات أحمد، فزان تحت السيطرة الفرنسية من الاحتلال إلى الاستقلال 1943-1951م: دراسة تاريخية، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2024م.
- الخفيفي، الصالحين، التطور السياسي والإداري في ليبيا 1939-1951م، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، دت.
- الهمالى، مفتاح الهمالى، أدريان بليت ودوره في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، مارس 2021م.
- مختار، رحيل مختار، الإدارة الأجنبية في ليبيا في الفترة 1943-1951م، مجلة جامعة عين شمس، كلية البنات، العدد 16 ج5، القاهرة، 2015م.

ثالثاً – الرسائل العلمية:

- جيلالي مراد، بوزيد عبد الباسط، *ليبيا فترة الحكم البريطاني 1943-1949م*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاجتماعية، تيارت، الجزائر، 2022م.
- رحيل، إدريس عبد الصادق، *الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي 1943-1951م*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، د.ت.
- عقلة، مروان سمير، *برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1998م.
- غرايسة، سليمة رشيدة غرايسة، *القضية الليبية 1943-1951م*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2021م.
- غويني، فطيمة، *الحركة الوطنية الليبية في إقليم برقة ما بين 1943-1951م*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمه لخضر - الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2019م.
- السوداني، مصباح ياقا، *الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية 1943-1951م*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، 2004م.
- المعموري، هادي جبار حسون، *سياسة بريطانيا تجاه ليبيا 1942-1952م*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، 2012م.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.